

ين تذهب اموال النفط الذي تجاوز سعر برميله 100 دولار؟

د. سعيد الشهابي

القدس العربي

28/11/2007

التعاطي مع موضوع النفط يتجاوز الحديث عن اسعاره، ارتفاعا وهبوطا، ويتصل بعدد من الجوانب المرتبطة به ومنها: السياسات التي تحكم حجم انتاجه، وتلك التي توجه مبيعاته، والعلاقات التي تقوم بين الدول علي أساسه، وأنماط التصرف مع عائداته المالية، وتأثيره في الأمن والسلام الدوليين، وعلاقته بقضايا التنمية في الدول المنتجة. ويمكن القول ان ارتفاع اسعار النفط الحالية أدي الي حلقة واسعة من الاتصالات بهدف اعادة تدوير المدخولات النفطية الهائلة تحت عنوان الحفاظ علي استقرار الاسواق المالية العالمية ، اي مساعدة الدول الغربية علي تجاوز الازمات المالية التي تمر بها اسواقها. فهناك الآن عدد من الازمات الاقتصادية التي تعاني منها اقتصادات الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الامريكية، وهي الأزمة الأكبر منذ الكساد الذي حصل في الثلاثينات من القرن الماضي. ويعتبر الانخفاض المتواصل لسعر الدولار وهبوط اسعار العقارات من بين مؤشرات الازمة. فخلال السنوات الست الماضية فقد الدولار 35 بالمئة من سعره في مقابل الجنيه الاسترليني و40 بالمئة في مقابل اليورو . وقد دفع هذا الهبوط الاقتصادي العديد من المحللين الاقتصاديين والكتاب لوصف الولايات المتحدة بانها احدي دول العالم الثالث: فهي تعاني من أزمة في سوق العقارات وفي المصارف، وان هناك رجحانا في المتانة الاقتصادية بعيدا عن الولايات المتحدة وبتجاه اوروبا والدول الآسيوية خصوصا الصين والهند. بينما يري آخرون ان الوضع الاقتصادي الامريكي ليس بهذا المستوي من الضعف، فأسعار الفائدة منخفضة مقارنة باوروبا التي تتجه نحو زيادة اسعار الفائدة، وان العجوزات الامريكية انخفضت بسبب انخفاض سعر الدولار. ويشير هؤلاء الي ان سعر الدولار سبق ان انخفض بمعدلات مشابهة. ففي السنوات العشر ما بين 1985-1995 هبط سعر الدولار بنسبة 43 بالمئة مقارنة بأسعار العملات الدولية، وهي نسبة أعلى من هبوطه الحالي. ويقول هؤلاء ان تلك الفترة مهدت لقيام أقوى اقتصاد امريكي في السنوات الـ 35 الماضية. ويتساءل هذا الفريق: هل ان اقتصادات اوروبا التي تعمرها الاضرابات العمالية وينقصها الاداء والانتاج التنافسيان والتي تعاني من انخفاض سكاني متواصل، تصلح بديلا للاقتصاد الامريكي؟ صحيح ان هناك عجوزات مالية وديونا هائلة في الولايات المتحدة، ولكن الديون العامة للأفراد لا تمثل سوى أكثر قليلا من واحد بالمئة من الدخل القومي، وهي نسبة أقل من اغلب البلدان الاوروبية. وان امريكا تواجه تحديا من الديون والعجوزات الحكومية، ولكنها أيضا أقل مما تعانيه اوروبا وحتى الصين، وفق ما يقوله هؤلاء .

مع ذلك فهناك توجه عالمي للابتعاد عن الدولار، اذ عمد الكثير من البنوك المركزية للدول لاعتماد سلة عملات دولية لما تملكه من احتياطات مالية. وهناك الآن ضغوط علي دول النفط الخليجية خصوصا السعودية لفك الارتباط مع الدولار، واستبداله بسلة من العملات العالمية. وكانت الكويت قد قررت في شهر ايار (مايو) الماضي عدم ربط عملتها بالدولار

الأمريكي ورجعت إلي ما كانت عليه قبل 2003، بربطها بسلة من العملات الأخرى، حسب ما أفاد به رئيس البنك المركزي الكويتي. فقد ساهم انخفاض نسبة فوائد صرف الدولار الأمريكي في حدوث تضخم محلي مما أدي بمجلس الوزراء الكويتي إلي اتخاذ قرار ربط الدينار الكويتي بسلة من العملات الأجنبية الأخرى، كما كان معمولا به قبل 2003. وصرح رئيس البنك المركزي، الشيخ سالم عبد العزيز الصباح بان انخفاض الدولار أضر بالاقتصاد الكويتي، وأن تحرك الكويت هذا ضروري للمصلحة الوطنية. اما السعودية فما تزال متشبثة بالدولار لأسباب عديدة. اولها بعد سياسي مرتبط بالعلاقات السعودية - الامريكية، وان واشنطن سوف تغضب كثيرا لو توجهت الرياض لتسعير النفط بالين الياباني او اليورو الاوروبي. ثانيها ان التحول عن الدولار سوف يقلل قيمة احتياطياتها النفطية التي تقدر بـ 20 تريليون دولار حاليا، و800 مليار دولار كاحتياطي نقدي. ومن المؤكد انها لو فعلت ذلك لانخفضت قيمة الدولار بشكل اكبر، وبالتالي فسوف تخسر ماديا. ثالثا: ان السعودية عرفت بسياساتها المحافظة التي تتردد في اتخاذ القرارات الصعبة وتفضل التريث وابقاء الاوضاع بدون تغيير. اما الولايات المتحدة فان استمرار هبوط اسعار الدولار، وارتفاع اسعار النفط اصبح يمثل مشكلة علي صعيد السياسة الخارجية الامريكية خصوصا تجاه العراق وايران. فبالنسبة للعراق، فان تصاعد اسعار الطاقة يجعلها أقل قدرة علي الانفاق لدعم وجودها العسكري في العراق، ولكنه في الوقت نفسه يجعل انسحابها من العراق الجاثم علي اكبر احتياطي نفطي في العالم، أقل احتمالا. وبالنسبة لايران فان واشنطن أصبحت أقل قدرة علي المغامرة بحرب ضدها، لان ذلك سوف يضغط علي الاسعار بشكل اكبر وقد يدفعها نحو الـ 200 دولار للبرميل. هذا برغم ما قاله الرئيس الايراني، احمدي نجاد مؤخرا، بان ايران لن تسعى لاستعمال النفط كسلاح في اي حرب امريكية ضد بلاده. مع ذلك فان ايران أول المتحركين لاستبدال الدولار باليورو في تجارة النفط.

وماذا عن الصين؟ يقول الخبراء انها ستصبح أكبر مستهلكي النفط في غضون ثلاث سنوات، وقد دفعها ذلك للبحث عن مصادر اخري للطاقة في افريقيا، فدخلت في اتفاقات مع السودان وتشاد وزيمبابوي. وقد تندفع للاستثمار في التنقيب عن النفط في المناطق الواقعة بين اوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويقول تقرير أصدره بنك كندا الاسبوع الماضي، ان الاقتصاد الصيني سوف يتوسع بمعدلات عالية، وان الصين ستصبح اكثر احتياجا للنفط والمواد الخام. وفي ما بين 2002 - 2004، قفز استخدام النفط بمعدل 28 بالمئة، اي ما يعادل مليوناً ونصف المليون برميل يوميا. وعلي مدي السنوات الخمس والعشرين الماضية، اي منذ الاصلاحات التي تبنتها بكين في 1979، توسع الاقتصاد الصيني بمعدل 9.7 بالمئة سنويا. وتعتبر الصين في الوقت الحاضر الدولة الثالثة في العالم علي مستوي التبادل التجاري، اذ يبلغ نصيبها 7 بالمئة من التجارة العالمية. ومنذ ان التحقت الصين بمنظمة التجارة العالمية في 2001، ارتفعت صادراتها من المواد الاستهلاكية وواراداتها من المواد الاساسية. واذا اضيفت الهند الي الدول الصناعية العملاقة التي تشهد نموا اقتصاديا واسعا، اتضح مدي الضغوط علي كميات النفط المتوفرة في السوق. فقد أنفقت الهند علي الواردات النفطية في العام 2005 - 2006 حوالي 45 مليار دولار، بزيادة قدرها 52 بالمئة عن العام السابق، وهي نسبة تضخم كبيرة جدا. هذه الحقائق تؤكد ان الطلب علي النفط يتصاعد تدريجيا، بينما لا تستطيع الدول النفطية تلبية احتياجات الدول الصناعية بكل

ما تريد، ومن هنا جاء ارتفاع اسعار النفط انعكاسا لهذه الضغوط. اما دول الاتحاد الاوروبي فهي الاخرى في موقف صعب خصوصا في غياب سياسات واضحة تجاه روسيا. فألمانيا وهولندا أكثر حماسا للتوصل الي تفاهم مع الروس، بينما تسعى بولندا ودول البلطيق لاقناع بقية الدول بالاستثمار في انبوب عملاق للغاز لتجاوز الروس، بالاضافة الي تشديد القيود علي الاستثمارات الروسية في اوروبا .

في ضوء هذه التجاذبات، ثمة تساؤلات حول الاسباب التي تدفع اسعار النفط للصعود المستمر. وهنا تجدر الاشارة الي عدد من الحقائق. فسعر النفط الحالي، بحدود 100 دولار للبرميل، لا يختلف كثيرا من حيث القيمة الواقعية عما كان عليه في ذروته بعد الثورة الاسلامية في ايران عندما بلغ سعر البرميل 40 دولارا للبرميل. ولو استمر ذلك السعر في التصاعد، فان الوتيرة المعتادة للتضخم كانت سترفعه الي قرابة الـ 100 دولار في الوقت الحاضر. يضاف الي ذلك عوامل اخري لا تقل أهمية. فالتعداد السكاني لكوكب الارض قد ارتفع من 4.5 مليار انسان في 1980 الي 6.5 مليار في الوقت الحاضر. وبالاضافة الي الزيادة السكانية فان السكان الآن اكثر انتاجا وحيوية في الجانب الاقتصادي، وبالتالي ازدادت احتياجاتهم من الطاقة. ووفقا لتقديرات ادارة معلومات الطاقة الامريكية فان الاستهلاك الفردي من الطاقة في السنوات الـ 25 الاخيرة ازداد بنسبة 14 بالمئة. يضاف الي ذلك دخول كل من الصين والهند ساحة التصنيع علي المستوي الدولي الامر الذي ساهم في زيادة الطلب علي النفط، الامر الذي أحدث ضغطا اضافيا علي السوق النفطية .

ارتفاع اسعار النفط بدأت آثارها تظهر بشكل مقلق. ففي بريطانيا بدأ اصحاب الشاحنات الكبيرة اجتماعات لمناقشة الصعود المتواصل لهذه الاسعار واحتمال قيامهم باضرابات احتجاجية ضد ذلك، خصوصا مع إصرار الحكومة علي فرض ضرائب الطاقة بمعدلات مرتفعة جدا. هذه الضرائب تمثل أكثر من ثلثي سعر البنزين الذي تستعمله السيارات. وليس مستبعدا تكرر المشاهد التي حدثت في 2002 عندما أضرب سائقو الشاحنات عن العمل للضغط علي الحكومة لتجميد الضرائب المفروضة علي النفط. وبعد اضرابات عديدة، جمدت الحكومة الضرائب الاضافية المزمعة، ولكن سرعان ما عادت الخزينة البريطانية لفرض ضرائب اضافية في الميزانية الاخيرة. هذا في الوقت الذي يشعر فيه بعض المراقبين والبيئيين بانه رب ضارة نافعة وان ارتفاع اسعار النفط قد يؤدي الي نتائج ايجابية علي مستوي التلوث البيئي، علي افتراض ان هذا الارتفاع سوف يدفع سائقي السيارات لتقليل اعتمادهم عليها، والتوجه نحو التقشف في استعمالها، الامر الذي ستكون له انعكاسات ايجابية علي البيئة. وفي الوقت نفسه هناك ضغوط علي مؤسسات البحث التكنولوجي للبحث عن مصادر أخري للطاقة لتقليل الاعتماد علي النفط وحده. وهنا تبرز الحاجة للطاقة النووية وما يصاحب ذلك من لغط دولي حول حدود التصنيع النووي في البلدان التي لا تساير السياسات الامريكية مثل ايران وكافة الدول العربية والاسلامية .

وقد أكدت القمة الثالثة لدول منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوبيك التي عقدت مؤخرا في العاصمة السعودية، شعور اعضائها بضرورة تثبيت موقعها في السوق النفطية العالمية بعد عقود من محاولات اضعاف دورها في تثبيت الاسعار وتحديد سقف الانتاج. جاءت القمة في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة لتثبيت اقدامها في العراق لضمان الهيمنة الكاملة علي ذلك البلد الذي يملك مخزونا احتياطيا هائلا. ويتجلي بذلك الصراع الاستراتيجي لضمان

تدفق النفط في عالم اصبحت قواه الكبيرة تتصارع علي النفوذ من خلال التسابق التكنولوجي
الي جانب السباق الايديولوجي